وضعية حقوق الإنسان في الدول العربية: قراءة في مؤشر الحرية 2018

بقلم
د. زنودة منى(*)

ملخـص

تشهد المنطقة العربية تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان في العديد من الدول، الأمر الذي يجعلها عرضة لتهديد التدخل الخارجي في إطار التدخل الإنساني. وهو ما تجمع عليه معظم التقارير الدولية المختصة في قضايا حقوق الإنسان والحريات، على غرار تقرير الحرية في العالم الذي تعده مؤسسة دار الحرية freedom house؛ حيث تحصلت معظم الدول العربية على مؤشرات متدنية فيما يتعلق بالحقوق السياسية والحريات المدنية خلال سنة 2017، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول مسببات هذا الوضع الحقوقي ورهاناته المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، مؤشر الحرية، الدول العربية.

مقدمة

تشهد المنطقة العربية تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان في العديد من الدول، الأمر الذي يجعلها عرضة لتهديد التدخل الخارجي في إطار التدخل الإنساني. وهو ما تجمع عليه

(*)أستاذ محاضر قسم ب، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. m.zanouda@univbiskra.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/12 تاريخ القبول: 2019/06/15

معظم التقارير الدولية المختصة في قضايا حقوق الإنسان والحريات، على غرار تقرير الحرية في العالم الذي تعده مؤسسة دار الحرية freedom house؛ حيث تحصلت معظم الدول العربية على مؤشرات متدنية فيما يتعلق بالحقوق السياسية والحريات المدنية خلال سنة 2017، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول مسببات هذا الوضع الحقوقي ورهاناته المستقبلية.

- **الكلمات المفتاحية**: حقوق الإنسان، مؤشر الحرية، الدول العربية.

مقدمة

تعتبر قضايا حقوق الإنسان من القضايا المحورية والحساسة بالنسبة لأي دولة داخليا وخارجيا، فعلى الصعيد الداخلي يعتبر احترام حقوق الإنسان وحرياته أمرا جد ضروري من أجل تحقيق الاستقرار السياسي وحتى الأمني في الدولة، فحقوق الإنسان من حيث كونها جملة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية التي شأنها تحقيق متطلبات العيش الكريم للمواطن، وبالتالي توفير الرضا والانتماء الشعبي للدولة والنظام.

أما على الصعيد الدولي خصوصا في ظل الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان منذ أربعينات القرن الماضي بعد ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، وإصدار العهدين الدوليين سنة 1967، أصبح ملف حقوق الإنسان من الملفات الحساسة في أجندة أي دولة، بل أكثر من ذلك أصبح احترام حقوق الإنسان بالنسبة لأي دولة من بين أهم مؤشرات ديمقراطية نظامها السياسي وحكامته، وبالتالي استقراره، فتصنف الدول حاليا وفقا للعديد من المؤشرات العالمية المعترف بها، على غرار مؤشر الحرية الذي تعتمده مؤسسة دار الحرية، وتصنف وترتب الدول عالميا إلى دول: حرة، شبه حرة وغير حرة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- استقراء حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال أهم التقارير الموضوعة في هذا الإطار خصوصا الحديثة منها.
- التعريف بمؤشر الحرية كأحد أهم التقارير والمؤشرات التي تتناول وضعية الحقوق والحريات عالميا، والتي يمكن الاستفادة منها في التحليل المقارن خاصة.

- رصد أهم التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان العربي والتي تتعدد مصادرها داخليا وخارجيا.
- وأخيرا الوقوف على أهم المتغيرات المؤثرة على مستقبل الوضع الحقوقي في العالم العربي خصوصا في ظل الظروف الراهنة.

خطة الدراسة: سنحاول في هذه الدراسة أن نركز على التقرير الأخير لمؤسسة دار الحرية حول الحرية في العالم لسنة 2018 من خلال: **أولا** استقراء حالة حقوق الإنسان والحريات في الدول العربية، وتبيان تصنيفها عالميا وفقا للمؤشر **ثانيا**. **وكذا** محاولة تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تعترض حقوق الإنسان في المنطقة العربية **ثالثا**، خصوصا في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مختلف الدول العربية.

المحور الأول: ضبط المفاهيم

أولا: مفهوم حقوق الإنسان:

من **الناحية اللغوية** مفهوم حقوق الإنسان مركب من مصطلحين أساسيين: الحق والذي يعني الأمر الصحيح، الثابت والواجب[1]، والحق عكس الباطل كما ورد في قوله تعالى في سورة البقرة : "**و لا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون**"[2]. والمعنى العام للكلمة يدل على الأمر الثابت والواجب الحدوث.

أما لفظ إنسان فمعناها لغة "**الكائن الحي المفكر**"[3]، والإنسانية خلاف البهيمة، وتعني جملة الصفات التي تميز الإنسان[4].

وعليه فمفهوم حقوق الإنسان جملة يدل على مجموع الحقوق الثابتة والإلزامية التي يجب أن يتمتع بها أي إنسان مهما اختلف جنسه أو انتماؤه أو دينه.

ومن الناحية الاصطلاحية تختلف التعاريف المقدمة لحقوق الإنسان خصوصا من ناحية الاجتماعية والحضارية والثقافية التي تختلف من مجتمع لآخر، فيشار إلى أن حقوق الإنسان تمثل تعبيرا عن تراكم الاتجاهات الفلسفية والعقائد والأديان عبر التاريخ؛ لتجسيد قيم إنسانية عليا تتناول الإنسان أينما وجد، دون أي تمييز بين البشر، لا سيما الحقوق الأساسية التي تمثل ديمومة وبقاء الإنسان وحريته.[5]

وعلى العموم تدل حقوق الإنسان على مجمل الحقوق الطبيعية والحريات الأساسية التي

يتمـــتع بها الفـــرد كإنسان مهما كان جنسه، دينه أو انتماؤه، حيث ترعى حريته وكرامته، وهي مجموعة من الحقوق الطبيعية الأصلية التي ولدت مع الإنسان منذ خـــلقه وتطورت مع الحضارة، وهي نابعة من ضرورة الاحترام المتبادل بين الإنسان وأخيه الإنسان[6]. وتعرف بأنها: "**تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان، لمجرد كونه إنسانا، وهذه الحقوق يُعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين، فهي تسبق الدولة وتسمو عليها**"[7].

ولحقوق الإنسان مجموعة من السمات المرتبطة بطبيعتها والهدف منها نذكر منها[8]:

- أن حقوق الإنسان ذات طبيعة حركية ومتطورة.
- الهدف من حقوق الإنسان هو ضمان الكرامة الإنسانية.
- الأصل في حقوق الإنسان أنها مسألة وطنية داخلية؛ حيث تعد شأنا داخليا للدولة.
- ترابط وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة.
- عدم قابلية بعض الحقوق للتنازل عنها.

إلى جانب ذلك تعتبر حقوق الإنسان عالمية الطابع، فإذا كان حق ما محدداً بصفته حقاً إنسانياً، فهذا يعني أنه عالمي بطابعه وملك لجميع البشر بشكل متساو[9].

وتتنوع الحقوق المعترف بأحقيتها لأي إنسان عالميا بين حقوق مدنية وسياسية وحقوق اقتصادية وثقافية، حيث شهدت هذه الحقوق ومجالاتها تطورات على أجيال مختلفة، تتنوع من خلالها مختلف حقوق الإنسان وهي[10]:

– **الجيل الأول**: ويشمل الحقوق المدنية والسياسية: لعل أهمها حق أي فرد في الحرية والسلامة، التحرر من الرق والاستعباد والتعذيب، حرية الفكر والتعبير، حرية المعتقد، الحق في المشاركة السياسية ...

– **الجيل الثاني**: ويتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لعل أهمها الحق في العمل، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في التعليم ...

– **الجيل الثالث**: وتسمى بالحقوق التضامنية التي تعني ضرورة توفير الأطر والآليات

العالمية التي تمكن من ضمان وصيانة حقوق الإنسان المذكورة، كما تتعلق أيضا ببعض المشاكل الحديثة التي تواجهها البشرية، من أمثلتها الحق في تقرير المصير، الحق في التنمية، والحق في محيط وبيئة نظيفة ...

ولعل أهم ما يميز قضايا حقوق الإنسان على المستوى **العالمي** أنها أصبحت من بين الملفات الهامة في الأجندة الدولية، خصوصا منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة سنة 1945، وإصدار ولأول مرة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، الذي يعتبر بمثابة اتفاق دولي حول عالمية هذه الحقوق وإلزامية احترامها من قبل كل الدول. حيث زاد التركيز منذ تلك الفترة على عالمية حقوق الإنسان، وأصبحت جزءا من القانون الدولي، وتم وضع العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية تمثل في وقتنا الحالي ترسانة قانونية متينة لقضايا حقوق الإنسان على العديد من الأصعدة، على غرار العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1967، اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 ...

ثانيا: التعريف بمؤشر الحرية:

مؤشر الحرية أو ما يسمى باللغة الانجليزية "**freedom in the world**" أو الحرية في العالم، عبارة عن تقرير سنوي تعده مؤسسة بيت الحرية "**freedomhouse**"، وهي مؤسسة أمريكية أسست سنة 1941 بنيويورك بدعم من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت[11]، وتصدر هذه المؤسسة سنويا تقارير تعنى بشؤون الحريات في العالم والتي من بينها تقرير "**الحرية في العالم**"، الذي يعتبر مرصدا لأوضاع للحريات السياسية والمدنية في العديد من المناطق في العالم، والذي انطلق إصداره سنة 1973[12].

يشرف على إعداد تقرير الحرية في العالم جملة من الخبراء المحللين والأكاديميين من داخل المؤسسة وخارجها الذين يعتمدون في إعداد تحليلاتهم على مصادر متعددة على غرار الصحف، المقالات الإخبارية، تقارير المنظمات غير الحكومية، الدراسات الأكاديمية، وحتى الاتصال المباشر بالأشخاص والتحليلات الميدانية[13].

ومن الناحية المنهجية يعتمد تقرير الحرية في العالم ضمن تحليلاته على جملة من المؤشرات (25 مؤشر)، تتعلق بالحقوق السياسية والمدنية المستوحاة أساسا من الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان، التي يعتبرها حقوقا عالمية لأي إنسان مهما كان انتماؤه[14].

ويتم تقسيم المؤشرات حسب أنواع حقوق الإنسان ومجالاتها بين 10 مؤشرات للحقوق السياسية، و15 مؤشر للحريات المدنية، والتي تتخذ شكل الأسئلة، يقوم الخبراء بالإجابة عنها ومنح الدولة أو الإقليم من صفر إلى 4 نقاط لكل مؤشر؛ حيث تمثل الدرجة 0 أصغر درجة من الحرية، و4 أكبر درجة من الحرية.

تنقسم أسئلة الحقوق السياسية إلى ثلاث فئات فرعية: العملية الانتخابية (3 أسئلة)، والتعددية السياسية والمشاركة (4)، وعمل الحكومة (3). أما أسئلة الحريات المدنية فتنقسم إلى أربع فئات فرعية: حرية التعبير والمعتقد (4 أسئلة)، والحقوق التنظيمية والتنظيمية (3)، وسيادة القانون (4)، والاستقلالية الذاتية والحقوق الفردية (4).[15]

ويتم تصنيف الدول عالميا حسب مجموع درجاتها في مسائل الحقوق السياسية والحريات المدنية؛ حيث يُخصص لبلد أو إقليم ما تقييمان: أحدهما للحقوق السياسية والآخر للحريات المدنية، وبناء عليه تصنف الدول بين درجات من 1 إلى 7، على أن تمثل الدرجة 1 دولة ذات أكبر قدر من الحرية، و7 درجة أضعف وأضيق من الحرية*. وضمن نظام خاص لحساب الدرجات أو العلامات الممنوحة لكل دولة يتم تصنيف الدول وتبيان حالة الحرية فيها بين ثلاث حالات أساسية: دولة حرة، حرة جزئيا أو غير حرة.

والملاحظ من خلال منهجية التقرير أنه يستقرئ حالة الحرية في العالم بالتركيز أساسا على دراسة وتحليل واقع الحقوق السياسية والمدنية دون التطرق إلى باقي أنواع حقوق الإنسان؛ كالحقوق الاقتصادية والثقافية والحقوق التضامنية، لكنه يعتبر تقريرا يعتد به في العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية، خصوصا من خلال تركيز التقرير على العلاقة بين حقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية.

المحور الثاني: قراءة في مؤشر الحرية لسنة 2019 والفشل الحقوقي العربي

أولا: التصنيف العالمي للدول العربية وفقا لمؤشر الحرية:

يتعلق تقرير الحرية في العالم لسنة 2018 بدراسة التطور على مستوى الحريات السياسية والحقوق المدنية في 195 دولة في العالم و14 إقليم خلال الفترة الزمنية بين 1 جانفي 2017

إلى 31 ديسمبر 2017.[16] وقد جاء فيه أن الديمقراطية في العالم في تراجع مستمر منذ 12 عاما على التوالي؛ حيث عنون التقرير **بأزمة الديمقراطية "Democracy in Crisis"**، أين شكل عام 2017 عاما انتهكت فيه العديد من مبادئ الحكم الديمقراطي، على غرار ضمانات إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحقوق الأقليات، وحرية الصحافة[17].

وقد رصدت فريدوم هاوس أن 71 دولة أبرزها تركيا، هنغاريا وفنزويلا وبولندا وتونس فيها انخفاضا في معايير الديمقراطية وفقا للمؤشر العالمي للحريات السياسية والمدنية، بينما سجل ارتفاع محسوس في 35 دولة فقط. وبالمقارنة مع السنوات السابقة فإن الديمقراطية و احترام الحريات في العالم يشهد تراجعا منذ سنوات حيث سجلت إحصاءات التقرير تراجع عدد الدول التي حققت نجاحات فيما يتعلق بالحقوق والحريات مقارنة بالدول التي شهدت تراجعا، ويوضح الشكل التالي حالة التراجع التي تشهدها منذ عشريات سابقة، فتراجع عدد الدول الحرة في العالم مقابل تزايد الدول غير الحرة خلال العشر سنوات الأخيرة منذ 2007:

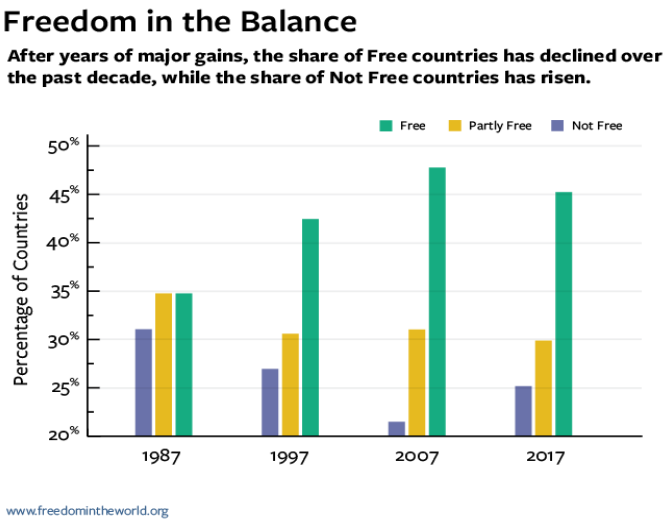

الشكل رقم01: تطور الحرية في العالم منذ 1987

المصدر:

freedom house, « **freedom in the world 2018 : democracy in 4 crisis** »,annual report p :

وفي ذات السياق تم تصنيف الدول المشمولة في التحليلات على المستوى العالمي إلى: 45 ٪ من الدول صنفت كدول حرة (88 دولة)، 30 ٪ كدول حرة جزئيا (58 دولة) و25 ٪ منها كدول غير حرة (49 دولة)، ويوضح الشكل التالي بالموازاة مع ذلك مقدار سكان العالم الذين يعيشون في حرية، أو حرية جزئية أو منعدمي الحرية، أين يتمتع 39 ٪ فقط من سكان العالم بالحرية، في حين يعيش 24 ٪ منهم في ظروف شبه حرة، و37 ٪ الباقية تعيش في ظروف منعدمة الحرية، على النحو التالي:

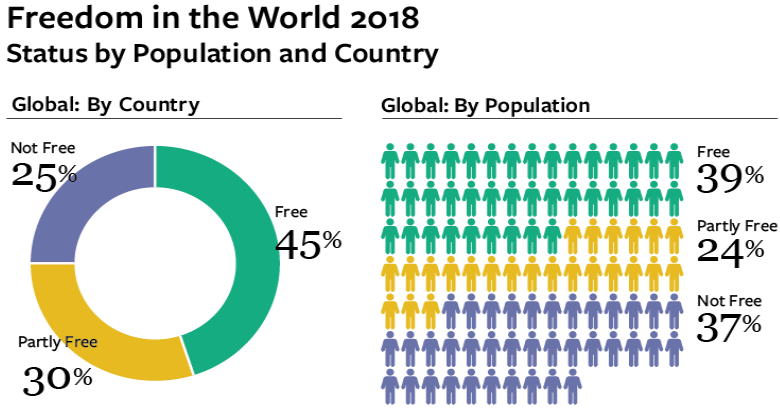

الشكل رقم02: الحرية في العالم لسنة 2018 حسب السكان والدول

المصدر: freedom house, « **freedom in the world 2018 : democracy in crisis** », annual report; p :2

وقد سجلت المنظمة بعض الدول على أنها من بين بؤر الفساد والقمع للحريات في العالم خلال سنة 2017 مثل إيران، كوريا الشمالية، البورندي، الكونغو ... فميانمار مثلا ذكر التقرير أنها سجلت حملات للتطهير العرقي ضد الأقلية المسلمة من قبل النظام العسكري الحاكم، وقد تم إجبار حوالي 600000 شخص على الهروب، بينما يُعتقد أن آلاف آخرين قد قُتلوا، كما أدى الاستخدام المستمر للعنف من قبل الحكام في جمهورية الكونغو

الديمقراطية وبوروندي إلى توليد النزوح الداخلي واللاجئين[18].

وفي نفس الخانة تم اعتبار كل من مصر، الإمارات العربية المتحدة والسعودية من بين الأنظمة الفاسدة والقمعية، التي تهدد الاستقرار في الشرق الأوسط؛ حيث عمل حكامها السلطويون على تحقيق مصالحهم بطرق متهورة أدّت إلى استمرار النزاعات في ليبيا واليمن خاصة، كما انتقد التقرير وعود الإصلاح التي أطلقها ولي العهد الجديد في المملكة العربية محمد بن سلمان والتي تزامنت مع مئات الاعتقالات التعسفية والتحركات العدوانية ضد المنافسين المحتملين، والتي أظهرت عدم قابلية النظام السياسي للانفتاح[19].

وعلى العموم بالنسبة للدول العربية، فإنها تشهد وضعية حقوق الإنسان وحرياته حسب تقرير 2018 تراجعا كبيرا في الفترة الأخيرة، خصوصا في ظل الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، حيث تمثل تونس حسب التقرير الدولة العربية الوحيدة الحرة من بين ست دول حرة جزئيا و16 دولة غير حرة، أين صنفت سوريا كأقل دولة من حيث الحرية، واعتبرت 05 دول فقط دولا حرة جزئيا على غرار الأردن، لبنان والمغرب. والجدول التالي يوضح المؤشرات التي تحصلت عليها الدول العربية ضمن التصنيف العالمي للدول حسب التقرير:

البلد أو الإقليم	حالة الحرية	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	تقييم الحرية	النتيجة
تونس	حرة	2	3	2.5	70
جزر القمر	حرة جزئيا	3	4	3,5	55
لبنان	حرة جزئيا	6	4	5.0	43
المغرب	حرة جزئيا	5	5	5.0	39
الأردن	حرة جزئيا	5	5	5.0	37

الكويت	حرة جزئيا	5	5	5.0	36
الجزائر	ليست حرة	6	5	5.5	35
العراق	ليست حرة	5	6	5.5	31
موريتانيا	ليست حرة	6	5	5،5	30
مصر	ليست حرة	6	6	6.0	26
قطر	ليست حرة	6	5	5،5	24
سلطنة عمان	ليست حرة	6	5	5.5	23
الأمارات العربية المتحدة	ليست حرة	7	6	6.5	17
اليمن	ليست حرة	7	6	6.5	13
البحرين	ليست حرة	7	6	6.5	12
فلسطين(قطاع غزة)	ليست حرة	7	6	6.5	12
ليبيا	ليست حرة	7	6	6.5	9
السودان	ليست حرة	7	7	7.0	8

الصومال	ليست حرة	7	7	7.0	7
السعودية	ليست حرة	7	7	7.0	7
الصحراء الغربية	ليست حرة	7	7	7.0	4
سوريا	ليست حرة	7	7	7.0	-1

جدول رقم01: مؤشرات الحرية في الدول العربية لسنة 2017 (بتصرف الباحثة)

المصدر:

"Freedom house, available at:"Scores :Table of Country freedom in the world2018 https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2018-table-country-scores

ثانيا: وضعية حقوق الإنسان والحريات في العالم العربي خلال 2017

لعل حالة التراجع في حقوق الانسان والحريات التي تعيشها الدول العربية خلال الفترة الاخيرة تعد انعكاسا مباشرا للأوضاع التي شهدتها الساحة السياسية العربية منذ 2011، على إثر الاحتجاجات الشعبية التي أدت في العديد من الحالات إلى اسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة، والدخول في حالة من الفراغ السياسي وحتى الحرب الأهلية، على غرار الحالة الليبية والسورية واليمنية؛ حيث تعد من أضعف الدول من حيث الحرية حسب تقديرات التقرير الأخير؛ إذ تعتبر سوريا أضعف دولة عربيا وحتى عالميا من حيث الحقوق والحريات المدنية والسياسية، حيث صنفت في خانة "أسوأ الأسوأ Worst of the Worst" هذا إلى جانب كل من ليبيا، السعودية، السودان والصومال.[20]

وبالنسبة لسكان العالم العربي فإن نفس التقديرات قد أشارت إلى أن 5 ٪ فقط من سكان الوطن العربي من ينعمون بالحرية، في حين أن 83 ٪ يعيشون في ظروف من انعدام الحرية،

و12٪ يتمتعون بالقليل منها[21].

وفي سياق متصل أشار التقرير أن حالة الديمقراطية في الأنظمة العربية هي الأخرى تشهد أزمتها؛ حيث تعاني معظم الدول العربية، خصوصا في الفترة الأخيرة ومنذ 2011 تراجعا ديمقراطيا حادا، من حيث ارتباطه بتحقيق الحرية فيها، على اعتبار أن الديمقراطية هي الإطار الضامن للحقوق والحريات وصيانتها، ويبين المنحى أدناه حالة التراجع الديمقراطي في العديد من الدول العربية، خصوصا تلك التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية منذ 2011، وفقا لما ورد في التقرير :

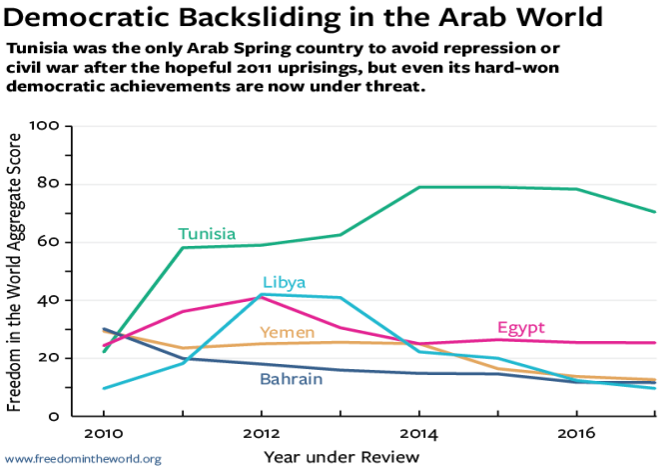

شكل رقم 03: حالة تراجع الحرية والديمقراطية في بعض الدول العربية

المصدر: Freedom house,"**Middle East and North Africa: Authoritarian rule and instability reinforce one another**" available at :

https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018#anchor-two

ومن بين المؤشرات الميدانية التي اعتمدت في التقرير بعض الأحداث التي شهدتها الدول العربية خلال سنة 2017، ففي الحالة التونسية ورغم الإنجازات التي حققها النظام

السياسي التونسي منذ 2011، التي استطاعت تحويل البلاد من حالة انعدام الحرية إلى جعلها دولة حرة في ظرف أربع سنوات، بعد وضع الدستور الجديد وإقامة انتخابات حرة، إلا أن هذه السنة –سنة 2017– هددت بتراجع بعضها، على غرار تأجيل الانتخابات البلدية، تمديد حالة الطوارئ لما يفوق السنتين، مما يهدد الاستقرار الديمقراطي في البلاد ...

وفي ليبيا التي شهدت استمرار الوضع السياسي والأمني المتأزم على إثر الحرب الأهلية؛ حيث تشير العديد من التقارير إلى ظهور أسواق الاتجار بالبشر، والعنف ضد اللاجئين والمهاجرين ... وهو ما هدد الأمن في المنطقة المتوسطية ككل.

وفي مصر فقد أشار التقرير إلى استمرار النظام السياسي المصري بقيادة **عبد الفتاح السيسي** –الذي وصفه بالدكتاتور– في قمعه للمعارضة سنة 2017، واعتمد قانونًا جديدًا مقيدًا يهدف إلى خنق التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية، وتوفير غطاء قانوني لإغلاقها بشكل تعسفي[22].

وما يحسن قوله حول النتائج المدروسة أن حالة الحريات في الدول العربية هي في تراجع مستمر، خصوصا في ظل الوضع السياسي والأمني وحتى الاقتصادي غير المستقر المتأزم في العديد من الدول، وبعيدا عن تحليلات التقرير فإن ما يعيشه المواطن العربي من انخفاض وانعدام الدخل في الكثير من الأحيان، تآكل حقوقه السياسية والمدنية، التعسف في استخدام السلطة، وكذا دكتاتورية العديد من الأنظمة، ناهيك عن الوضع الأمني المتأزم في العديد من الدول هي حقائق تميز وضعية حقوق الإنسان العربي.

وقد أجمعت على هذا الوضع العديد من المنظمات الدولية حتى الإقليمية؛ فقد أشار التقرير السنوي لحقوق الإنسان في الدول العربية الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان لسنة 2016 أن وضعية حقوق الإنسان في العالم العربي وضعية مأساوية، وقعت تحت تأثير العديد من الظواهر: الإرهاب، الانقسامات الداخلية والحروب الأهلية، التدخل الأجنبي ... هذه الظروف التي حالت دون تحقيق تقدم يذكر في مجال حقوق الإنسان العربي، كما أنها استخدمت من قبل الحكومات الرسمية لتبرير هذا الفشل الحقوقي والانتهاكات التي تمارسها ضد الحريات العامة في معظم الدول العربية، وهو الأمر الذي أدى بالكثير من الشعوب العربية للتراجع عن مطالبها في مجال حقوق الإنسان لصالح

الطلب على الأمن والاستقرار في ظل الظروف المذكورة[23].

المحور الثالث: مستقبل حقوق الإنسان في الدول العربية في ظل التحديات المطروحة

أولا: أهم معوقات حقوق الإنسان في الدول العربية

تواجه الوضع الحقوقي في العالم العربي العديد من التحديات، يرتبط البعض منها بالأوضاع السياسية والأمنية وحتى الاقتصادية التي تشهدها الدول العربية، وكذا الوضع الدولي الذي تعيش فيه، ويرتبط البعض الآخر بطبيعة الأنظمة العربية في حد ذاتها؛ حيث تعتبر في الكثير من الأحيان السبب الرئيسي وراء تدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة. ومن حيث التحديات التي تواجه الدول العربية في الوقت الراهن فإنه يمكن تصنيفها إلى أربع مجالات أساسية:

- **تحديات أمنية:** وهي مرتبطة بالوضع الأمني في المنطقة العربية الذي يتسم باللاستقرار والتأزم في العديد من المناطق، خصوصا بعد موجة الربيع العربي وما أفرزته من انهيار للدولة في العديد من الدول على غرار ليبيا، اليمن ... وانتشار السلاح والجماعات الإرهابية.

كل هذه الظروف الأمنية أصبحت تهدد حقوق الإنسان العربي في أبسط أشكالها المتمثل في العيش الآمن، وفي بعض الأحيان الحق في الحياة. ووفقا لتقرير حقوق الإنسان في الوطن العربي لسنة 2018 تعتبر النزاعات المسلحة والإرهاب أهم التحديات المؤثرة على الوضع الأمني في المنطقة العربية، وفي ظل هذا الوضع: "**لم تدخر الحكومات العربية وسعًا في مشاركة الفاعلين الأجانب الدوليين والإقليميين في إهدار عناصر القوة ومقومات الاستدامة، وفي مقدمتها تقويض حقوق الإنسان باعتبارها عبئًا على السلطات وقيدًا على قدرتها في حفظ الأمن، مما أدى إلى مزيد من التصدعات الذاتية في أسس المواطنة، وزيادة التفسخ الوطني والتهديد المتصاعد للسلم الاجتماعي**[24]".

ففي سوريا مثلا تتفاوت التقديرات حول أعداد ضحايا الصراع؛ حيث بلغت نحو 530 ألف قتيل حتى منتصف سنة 2018، كما يُقدر عدد المدنيين السوريين بنحو 370 ألف قتيل كحد أدنى، من بينهم أطفال بنسبة 32٪، والنساء بنسبة 22٪ [25].

وقد استهل التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية حول حالة حقوق الإنسان في العالم الصادر سنة 2018 وصفه لحال حقوق الإنسان في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بقوله: "**استهدفت حملات القمع الحكومية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعرضت حرية الرأي على شبكة الإنترنت للرقابة المشددة في العديد من البلدان، و تمكن نشطاء المجتمع المدني من الحيلولة دون فرض المزيد من القيود الصارمة على حرية التعبير في بعض الأماكن، وتعرضت حرية الدين والمعتقد للاعتداء من جانب الجماعات المسلحة والحكومات على حد سواء**[26]"، الأمر الذي يؤكد على حالة التراجع التي يشهدها الوضع الحقوقي للفرد العربي في ظل البيئة الأمنية المضطربة وإن تعددت مسبباته بين هشاشة الأنظمة العربية، انتشار الجماعات الإرهابية وحالة الانقسام والتنازع التي تشهدها العديد من البلدان العربية.

- **تحديات سياسية وقانونية**: يكاد يجمع معظم الباحثين والمحللين في قضايا النظم السياسية وحقوق الإنسان أن الديمقراطية تعتبر المدخل الأساسي لتحقيق والحفاظ على حقوق الإنسان، خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة، أين أصبحت تطرح بالموازاة مع قضايا الإصلاح السياسي والتمكين الديمقراطي ... وفي السياق العربي يرجع الكثيرون أن السلطوية وغياب الديمقراطية على الأقل تعثرها في العديد من الدول العربية تعتبر العقبة الأساسية الأولى أمام حماية حقوق الإنسان العربي.

يعتبر الدكتور محمد عابد الجابري أن حقوق الإنسان تعتبر ركنا أساسيا للديمقراطية إلى جانب كل من دولة المؤسسات والتداول السلمي على السلطة[27]. وأن قضية دمقرطة الأنظمة العربية أصبح مطلبا لا بد من تحقيقه من أجل دعم حقوق الإنسان في المنطقة، ويقول هنا: "**أجلت الديمقراطية في الوطن العربي طوال الخمسينات والستينات والسبعينات بدافع إعطاء الأولوية للقضية الوطنية تارة، ولمسألة التنمية حينا، وللقضية القومية حينا آخر ... غير أن التطورات التي تجري الآن عربيا ودوليا لم تعد تسمح باستمرار تأجيل الديمقراطية أكثر مما حدث**"[28].

وفي ذات السياق يعتبر غياب الأطر القانونية الضامنة للعمل الحقوقي إلى جانب القمع

المنظم لمؤسسات المجتمع المدني، غياب المشاركة السياسية الفعالة والتضييق على عمل المنظمات الحقوقية ... كلها من التحديات السياسية الهامة التي تؤثر سلبا على وضعية حقوق الإنسان في الدول العربية. هذا دون أن ننسى قوانين الطوارئ والأحكام العرفية التي تعتبر أول تحد قانوني لحقوق الإنسان وضماناتها[29].

- **تحديات اقتصادية:** والمرتبطة بالاقتصاد العربي والتحديات التي يواجهها حاليا من عجز الميزانية والمديونية ... خصوصا في ظل ما يتميز به الاقتصاد العربي من غياب للتنوع وضعف الصناعة المحلية والاعتماد على الريع النفطي بالنسبة للعديد من البلدان، الأمر الذي يجعلها رهينة لأسعار النفط عالميا ... حيث يشير تقرير "**آفاق الاقتصاد العربي**" لسنة 2018 الصادر عن صندوق النقد العربي أن الاقتصاديات العربية شهدت في الفترة التي تلت سنة 2013 تطورات اقتصادية أدت إلى ارتفاع ملموس في مستويات العجز في الموازنات العربية وتصاعد لمعدلات المديونية، حيث تحول فائض الموازنة المجمعة للدول العربية المحقق بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى عجز بلغت نسبته إلى الناتج 5.11 ٪ في عام 2015، في حين ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 100 في المائة خلال عام 2016[30].

وبطبيعة الحال لهذه المعطيات الاقتصادية تداعيات لزامية على معدلات البطالة والفقر والأجر المنخفض ... المرتبطين بدورهم بحقوق الإنسان وحرياته، فقد بلغت معدلات البطالة في الدول العربية 15 في المائة في عام 2017، وحسب التقرير فإن الدول العربية تحتاج إلى رفع معدلات النمو إلى مستويات أعلى من 5 في المائة لتخفيض معدل البطالة بشكل كبير[31].

ثانيا: رهانات مستقبل حقوق الإنسان في الدول العربية:

في ظل التحديات المذكورة من جهة وارتفاع المطالب الدولية المنادية باحترام حقوق الإنسان من جهة ثانية، فإن مسألة حماية حقوق الإنسان في الدول العربية أصبحت أكثر من ضرورة على الأقل من أجل حماية وصيانة استقلالها، خصوصا في ظل ما يسمى بالتدخل

الدولي الإنساني، ونظرا لهشاشة أوضاع حقوق الإنسان ووجود أقليات مختلفة في الأقطار العربية والانتهاكات الخطيرة التي يتعرض إليها الفرد العربي في العديد من الدول، فإن البيئة الداخلية أصبحت مهيأة للتوتر وتجعلها عرضة للتدخل الخارجي. وفي هذا الإطار فإن مستقبل وضعية حقوق الإنسان في الدول العربية أصبح مرهونا بمجموعة من المؤشرات من بينها:

- **الإصلاح السياسي والدستوري**: الذي أصبح أكثر من ضرورة نحو تقنين حقوق الإنسان والاعتراف بها قانونا وتكريس ذلك ممارسة، ولعل أولى الخطوات المعترف بأهميتها هنا هو تبني وتفعيل النظام الديمقراطي القائم على قيم المشاركة والتعددية والشفافية ... لذلك يصبح مطلب الإصلاح السياسي والقانوني الآلية الأمثل لتحقيق الأطر الدستورية والقانونية اللازمة لصيانة حقوق الإنسان في الدول العربية، خصوصا في ظل توقيع الكثير منها على العهود الدولية لحقوق الإنسان عالميا.

وهنا يضيف الدكتور **برهان غليون** أن المفهوم الحالي لحقوق الإنسان هو مفهوم واسع متعدد الأبعاد والمستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... ويتطلب بالنسبة للدول العربية أكثر من مجرد تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية، وإنما يتطلب أيضا ما سماه بتعميم الحضارة الراهنة بكل قيمها المادية والمعنوية على جميع الأفراد؛ ذلك أنها تضم حريات متعددة كحق المشاركة والعمل والثقافة ...[32]، وبالتالي لا يكفي فقط التأكيد على الحقوق السياسية المرتبطة بالديمقراطية، وإنما يجب تكريس حقوق الإنسان بمختلف مجالاتها ككل متكامل. ولعل أولى الخطوات المطلوبة هنا هو تكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها والتوعية بأهميتها.

- **تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني:** قانونا وممارسة، وذلك من خلال وضع الآليات القانونية التي تسهل عمل المؤسسات الحقوقية وإزالة العوائق أمامها، تنقية الخطاب السياسي في مجال حقوق الإنسان بما يعزز مبدأي التنوع والمساواة بين جميع الفئات الدينية والعرقية واللغوية ...، زيادة فعالية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، هذا إضافة إلى إقامة جمعيات وتنظيمات جديدة خاصة

بحقوق الإنسان[33]. ذلك أن المؤسسات الحقوقية تلعب دورا محوريا في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها عربيا.

- **الرفع من مستويات التنمية**: حيث أصحت التنمية مطلبا داخليا وعالميا حثيثا في السياق العربي؛ حيث إن تجسيد الكثير من حقوق الإنسان على أرض الواقع مرهون بمستويات التنمية المتوافرة في كل بلد، خصوصا الاقتصادية منها، ذلك أن الحق في التنمية يعتبر من بين الحقوق الجديدة الهامة في إطار حقوق الإنسان، وفي السياق العربي يعتبر حقا محوريا بالنسبة للمواطن العربي الذي يعاني بسبب ارتفاع نسب الفقر والبطالة غياب العدالة الاجتماعية ... كما سبق وأن أشرنا.

والحق في التنمية هو حق مضمون دوليا بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية لعام 1986 والذي نص على أنه: "**يحق لكل إنسان المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً**"[34]، وبالتالي تصبح التنمية حقا يمتلكه الجميع، وقد يعتبر عربيا من بين أهم الحقوق المنتهكة في ظل الوضع الحقوقي الراهن، وأن أي تحسن في هذا الوضع مستقبلا يكون مرتبطا بشكل أساسي بتحسين مستويات التنمية بمختلف أشكالها؛ ذلك أنها تؤثر مباشرة في حياة الفرد العربي الذي أصبح في العديد من المناطق مطلبه الأهم هو توفير لقمة عيشه اليومية، ويحسن القول هنا إنه لا وجود لحقوق الإنسان إلا بتوفير الحق في التنمية أولا.

- **تحقيق الاستقرار السياسي والأمني**: خصوصا بالنسبة للدول التي تشهد توترات وانقسامات سياسية حادة، على غرار سوريا، اليمن، ليبيا ... حيث إن هذه الدول أصبحت بؤرا لانتشار الإرهاب والأسلحة، ناهيك عن الآثار الإنسانية التي خلفتها هذه الأوضاع الأمنية. "**وبالإضافة إلى ما أنتجته النزاعات المسلحة الدائرة من تدمير هائل للبنى التحتية الأساسية الاقتصادية والخدمية وفقدان الحد الأدنى من مقومات العيش، فقد وفرت ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية التي لا تتوقف عند حدود ساحات النزاع المسلح، بل تمتد إلى تهديد بلدان الجوار التي تتمتع باستقرار نسبي على نحو يُقوض قدرتها على التنمية وتلبية الاحتياجات، ويُعلي**

مَطلبي الأمن والاستقرار فيها على حساب الحريات"[35]. ولعل تجاوز المعضلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية لن يتأتى إلا بتحقيق الحوار البناء أولا بين مختلف أطراف المعادلة السياسية.

الخاتمة

وفي الأخير، ما يمكن قوله حول حالة حقوق الإنسان في الدول العربية، والتي أجمعت التقارير المدروسة حول تأزمها وحالة التراجع الحقوقي بها؛ بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي تعيشها العديد من البلدان العربية، فحسب نتائج تقرير مؤشر الحرية في العالم لسنة 2019 يعيش المواطن العربي في جو من غياب للحرية السياسية والمدنية؛ حيث صنفت معظم الدول العربية ضمن خانة الدول غير الحرة، في حين مثلت الحالة التونسية الاستثناء حول كونها البلد الحر الوحيد، وإن أقر التقرير بتراجع ملحوظ في مستوى الحريات فيه مؤخرا.

ولعل الظروف الأمنية والسياسية التي تعيشها الدول العربية، خصوصا منذ سنة 2011، بسقوط العديد من الأنظمة العربية، وتآكل شرعية العديد منها، مثلت السبب الأساسي وراء هذا الوضع المتأزم.

وما يمكن التأكيد عليه في الأخير أن وضعية حقوق الإنسان في الدول العربية تعددت مسبباتها بين تعنت الأنظمة السياسية العربية وعدم جديتها في موضوع حقوق الإنسان، وبين الوضع الاقتصادي المتردي الذي يميز الاقتصاد العربي وآثاره على الوضع الاجتماعي والإنساني، كل هذا من جهة إلى جانب استخدام هذا الملف دوليا من أجل تكريس التدخل الدولي في شؤون الدول العربية بمختلف الوسائل حتى العسكرية منها، والذي يعتبر ثغرة كبيرة أمام تماسك الوضع السياسي والأمني في المنطقة، كل هذه المسببات كانت السبب المباشر لتردي الوضع الحقوقي في المنطقة، وأن أي محاولة للرفع من مستوى حقوق الإنسان للفرد العربي تتطلب أساسا الاهتمام بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية ...

الهوامش:

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط:04. 2004. ص: 186.

[2] سورة البقرة، الآية 42.

[3] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص: 29.

[4] نفس المرجع، ص: 30.

[5] مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، زيادة رضوان. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000، ص: 16.

[6] "مفهوم حقوق الإنسان"، الموسوعة السياسية متاح على رابط الموسوعة يوم 2-1-2019:

: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.

[7] نفس المرجع.

[8] "حقوق الإنسان بالمغرب العربي: دراسة في الآليات و الممارسة"، عزوز غربي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص: 18.

[9] المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مارتن غريفيتش، تيري اوكالاهان، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008. ص: 186.

[10] نفس المرجع، ص ص: 187-188.

[11] «our history», Freedom house; available at : https://freedomhouse.org/content/our-history

[12] ibid

[13] "Freedom in the World 2018 Methodology» ; Freedom house, available at : https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2018

[14] « freedom in the world 2018 : democracy in crisis », freedom house, , annual report,p :2 available at : https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FITW_Report_2018_Final_SinglePage.pdf

[15] «Freedom in the World 2018 Methodology», Freedom house ; opcit.

* للمزيد حول منهجية التقرير ونظام حساب الدرجات انظر:
https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2018

[16] «Freedom in the World 2018 Methodology», Freedom house ; opcit.

[17] "Freedom in the World 2018 Democracy in Crisis", Freedom house, available at : https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018

[18] "Freedom in the World 2018 Democracy in Crisis",Freedom house ; opcit

[19] Freedom house, « freedom in the world 2018 : democracy in crisis » ,annual report, opcit p:4

[20] Ibid, P : 06

[21] Ibid ,p :17.

[22] Ibid, p: 16

[23] "تقرير حقوق الإنسان في الوطن العربي2016"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2016، ص: 15. متاح على الرابط التالي:

http://aohr.net/portal/wp-content/uploads/2018/10/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2018.pdf

[24] "تقرير حقوق الإنسان في الوطن العربي2018"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2018، ص: 7. متاح على الرابط التالي:

http://aohr.net/portal/wp-content/uploads/2018/10/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2018.pdf

[25] نفس المرجع، ص: 15.

[26] "حالة حقوق الإنسان في العالم: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2017/2018"، منظمة العفو الدولية، ص: 48. متاح على الرابط التالي:

https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

[27] "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، محمد عابد الجابري، مجلة النهضة، عدد: 95، جويلية 2006. ص: 05.

[28] نفس المرجع، ص: 06.

[29] " مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي"، محسن عوض، من مؤلف: حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، برهان غليون، ثامر كامل محمد وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007. ص: 230.

[30] " تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2018 ، ص: 13، تم تصفح الموقع يوم:07-01-2019. متاح في موقع البنك على الرابط التالي:

https://www.amf.org.ae/ar/arab-economic-outlook

[31] نفس المرجع، ص: 12.

[32] "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، برهان غليون، من مؤلف: حقوق الإنسان الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية، برهان غليون، ثامر كامل محمد و آخرون، ص: 245.

[33] "مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي"، محسن عوض، من مؤلف: حقوق الإنسان الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية، برهان غليون، ثامر كامل محمد و آخرون، مرجع سابق، ص: 240.

[34] "إعلان الحق في التنمية"، هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 41/128 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986، المادة الأولى، متاح على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DeclarationRightDevelopment_ar.pdf

[35] "تقرير حقوق الإنسان في الوطن العربي2018"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق. ص: 9.

The Situation of Human Rights in the Arab States:

Throw Freedom in the world 2018 report

Dr zanouda mouna
Faculty of Law and Political Science - University of biskra – Algeria

Abstract :

The Arab region is witnessing a decline in the human rights situation in many countries, which makes it vulnerable to the threat of external intervention in the context of humanitarian causes. Accordingly most of the international reports dealing with human rights and freedom has agreed on this bad situation, such as the Freedom of the World report prepared by the Freedom House, this report pointed out that Most of the Arab countries have received low indicators of political rights and civil liberties in 2017, so what are the causes of this human rights situation and its future Indicators?.

Key words: Human Rights , Freedom Index, Arab Countries.